المقدمة

سعت بلدان السّاحل الإ فريقي منذ حصولها على استقلالها السّ ياسي في بداية ستينات القرن العشرين إلى تحقيق التنمية موظّفة ما توفّ ر لها من موارد طبيعية وبشرية وما تقدّ مه لها الدّ ول الغنية في نطاق برامج المساعدة من أجل التنمية، غير أنّ تعدّد العراقيل وتشعّبها حال دون تغيير الهياكل بشكل يتيح تحقيق التنمية.

I - ظروف بشرية غير مساعدة على تحقيق التنمية

يمثل العامل الديمغرافي أحد محدّ دات التنمية بصفة عامة ولكن تأ ثيره لازال قويّ ا بالبلدان الأ قل تقدّما بالسّاحل الإفريقي.

1 – انفجار ديمغرافي مشهود

تشهد البلدان الأقل تقدّما بالسّاحل الإفريقي انفجارا ديمغرافيا، فقد تضاعف عدد سكانها أكثر من 4 مرّات منذ 1950 [1]. وتعتبر منطقة السّاحل الإ فريقي من المناطق القليلة في العالم التي مازالت في الطّور الانتقالي الأوّل والمتميّز بتراجع سريع لنسب الوفيات (بين13‰ و22‰) وبمحافظة نسب الولادات على مستويات عالية جدّ ا (بين 30 ‰ و48 ‰) وكنتيجة لذلك فإن نسب النّمو الطّبيعي السّنوي تتّ سم بمستواها المرتفع رغم بعض التّر اجع المسجّ ل في السّنوات الأ خيرة إ ذ تفوق نسبة النمو الطبيعي 2% بكل البلدان الأ قل تقدّ ما بالسّاحل الإفريقي دون استثناء ويتوقّع أن تحافظ نسبة النموّ الطبيعي على مستواها المرتفع لسنوات عديدة مقبلة.

ويعزى هذا الانفجار الدّيمغرافي إلى عوامل متعدّ دة ترتبط بالمستوى المرتفع والمشهود للإ نجاب الذي يسجّل أ رقاما قياسية عالمية في النيجر حيث يفوق مؤشر الخصوبة 6 أطفال لكل امرأ ة وهو ناجم عن الزواج المبكر والتشبث بالتقاليد الإنجابية.

2 – تبعات الانفجار الديمغرافي

وفّر النمو الدّيمغرافي السّريع للبلدان الأقل تقدّما بالسّاحل الإ فريقي رصيدا بشريا هاما ولكن هذا النّمو تمّ في ظروف مادية واقتصادية صعبة مما حال دون تأهيل هذا الرّصيد على الوجه الأفضل واستغلال طاقاته لتحقيق التنمية. وانجرّ عن النمو الديمغرافي السّريع تركيبة عمرية شابة [2] إذ تمثل الفئة العمرية دون 20 سنة أكثر من 50 % من السّكان ممّا يُ سهم في تغذية عملية التشبيب السّ كاني ويفرض على بلدان السّاحل الإفريقي توظيف استثمارات هامة في المجال الاجتماعي على حساب الاستثمار الاقتصادي وخلق مواطن الشغل. كما يضغط الانفجار الديمغرافي بقوّ ة على الأ رض الزراعية التي تزايد الطلب عليها مما استوجب التوسّع في استصلاح الأراضي الغابية والأراضي الفقيرة [3] وتكثيف الدّورة الزّراعية بالتّقليص في مدّة البور الزراعي من 10 سنوات إ لى سنة واحدة دون أن ينجرّ عن ذلك زيادة ملحوظة في الإ نتاج الغذائي بل أخلّ هذا التوسّع بالتوازنات البيئية الهشة لمناطق عديدة وعرّضها لخطر التّصحّر.

ورغم أنّ ظاهرة الهجرة [4] ليست جديدة في البلدان الأقل تقدّما بالسّاحل الإفريقي فإنّ الانفجار الديمغرافي أ سهم في تفاقمها وفي اتساع المجالات التي تشملها داخليا وخارجيا. فقد غذ ى هذا التزايد السريع للسكان بالبلدان الأقل تقدّما بالسّاحل الإفريقي حركة نزوح ريفي مشهودة أسهمت في انفجار حضري تجسّمه نسب نموّ حضريّ من أرفع ما يسجل في بلدان العالم حاليا. ولئن مكّن هذا النزوح الريفي من تخفيف الضغط السكاني في الأ رياف ومن تحسين وضع النازحين بصفة عامة فإنه تسبّب في أ زمة حضرية تتجلّى مظاهرها في انتشار أ حياء فقيرة حول المدن الكبرى وخاصة منها المدن العواصم كحي بيكين بداكار [5].

كما غذّى التزايد السّريع للسّ كان هجرة خارجية نشيطة تنطلق أ ساسا من بوركينا فاسو والنّيجر نحو مناطق الغراسات التّ جارية بالكوت دي فوار (قبل 2002) ومن النيجر نحو نيجيريا (بلد نفطي) ومن بعض المناطق الموريتانية باتجاه المناطق السقوية بالسنغال وكذلك من كامل بلدان الساحل الإفريقي باتجاه أوروبا الغربية (كهجرة السنغاليين والماليين باتجاه فرنسا) غيرأنّ التضييقات التي فرضتها بلدان الاتحاد الأوروبي على هذه الهجرة حوّلتها إلى هجرة سرّية عبر الصّ حراء وبلدان المغرب العربي وقد أصبح المهاجرون السرّيون من هذه البلدان يتعرّضون إلى مخاطر عديدة في كثير من الحالات [6].

حوّلت تيارات الهجرة الخارجية عددا كبيرا من سكان بلدان الساحل الإفريقي الداخلية باتجاه البلدان المجاورة لها المطلّ ة على المحيط من ذلك أ ن عدد الأ جانب الذين يعيشون بالكوت دي فوار يقدر بـأ كثر من 3 ملايين مهاجر، مليونان منهم من بوركينا فاسو و750 ألف من مالي ...

II- سياسات تنموية وطنية تعضدها المنظمات الدولية

حاولت البلدان الأقل تقدّما بالسّاحل الإفريقي ككلّ بلدان الجنوب تحقيق التنمية بتطوير مواردها البشرية وقدراتها الإنتاجية. ولئن اختلفت النماذج التنموية المتبعة قبل ثمانينات القرن العشرين من بلد إلى آخر فإنها أضحت كلّ ها تقوم على تطبيق النموذج الليبرالي في نطاق تطبيق برامج الإ صلاح الهيكلي في مرحلة أولى (خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشري) وبرامج تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة [7] والتي تمثل امتدادا لبرامج الإصلاح الهيكلي.

1 – محاولات تطوير الموارد الدّاخليّة

سعت بلدان السّاحل الإفريقي إ لى تطوير مواردها البشرية ووضعت برامج للحدّ من النمّو السكاني السّريع بالتركيز على تحديد النسل [8] بتشجيع من المنظمات الأ ممية ولكن العمل بهذه البرامج لم يبدأ إلا بصفة متأخرة نسبيا بعد انعقاد الندوة العالمية للسكان بالقاهرة (1994). ولئن أسهمت هذه البرامج في تحسين بعض المؤ شرات الديمغرافية فإنها مازالت محدودة النتائج بصفة عامة وتصطدم بقوّ ة عوامل الكبح الاجتماعية والثقافية.

كما بذلت البلدان الأقل تقدّما بالسّاحل الإفريقي مجهودات من أجل تحسين الأوضاع الصحّية [9] بتخصيص نسب متزايدة من الميزانية للإنفاق الصّحيّ وتطوير البنية الصّحيّة وهي تركز بالأ ساس على الحد من انتشار الأ وبئة وأمراض الأ طفال وعلى مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة (السيدا) ولكن تطبيق هذه البرامج يصطدم بنقص الموارد المالية.

وتشمل سياسة تطوير الموارد البشرية إ صلاح النظم التعليمية قصد تعميم التعليم وبالتالي الحدّ من تفشي ظاهرة الأمّية كما تشمل وضع برامج لمكافحة الفقر.

وفي نطاق تطوير الموارد من الأ رض الزراعية التي تمثل ركيزة الاقتصاد سعت بلدان السّاحل الإفريقي إلى إيجاد حلّ للمسأ لة العقارية والتي يتلخص جوهرها في فقدان الأمن العقاري [10] ذلك أن 95 % من العقارات تخضع لنظام الملكية المشاعة كالملكية القبلية أو الملكية الجماعية القروية. وبما أنّ الأرض لا تمثل في الثقافة التقليدية رأس مال يتاجر به فإن السّوق العقارية تكاد تكون مفقودة مما لا يشجع على الاستثمار الفلاحي.

لقد حاولت بعض حكومات البلدان الأقل تقدّما بالسّاحل الإفريقي تطوير الأ وضاع العقارية لتحقيق التنمية الفلاحية. فخلال الستينات وبداية السبعينات من القرن العشرين تمّ تجميع الأراضي الزراعية وتكوين تعاونيات فلاحية ببعض بلدان الساحل مثل مالي وبوركينا فاسو... ولكن أ مام النتائج الهزيلة ومعارضة الريفيين تخلّت الحكومات عن هذه السياسة وأوكلت إلى المجالس القروية مهمّة إدارة شؤون الملكية العقارية.

كما حاولت الحكومات إ نجاز عمليات المسح والتسجيل العقاريين وتكوين سوق عقارية تسهل الاستثمار في الفلاحة وفي المشاريع الاقتصادية المنتجة بصفة عامة إلا أن هذا التدخل بقي محدودا نظرا للكلفة العالية التي تتطلبها عمليات المسح والتسجيل العقاريين ولمعارضة القبائل والتجمعات القروية لهذا المشروع الذي يحدّ من سلطتهم على الأرض.

ومن ناحية أخرى أ دت الزيادة السكانية الكبيرة إ لى مزيد الضغط على الطلب على الأ رض الزراعية مما ولّد نزاعات عقارية عنيفة [11] بين القبائل الرّحل والسكّان المستقرين الذين قاموا بتوسيع نطاق ممتلكاتهم على حساب المراعي. تسعى بلدان الساحل الإفريقي إلى تنمية مواردها من المواد الأولية والطاقية بتشجيع الشركات عبر القطرية على الاستثمار في هذه الموارد وقد مكّ نت هذه السياسة من اكتشاف النفط واستغلاله بكل من موريتانيا وتشاد بل أ صبحت هذه البلدان مصدّ رة للنفط. ولكن مداخيل تشاد من العملة الصّعبة أخضعت للمراقبة الأ ممية لضمان صرفها في مشاريع تنموية تتعلق بمكافحة الجوع والفقر ولضمان حقّ الأجيال القادمة في التمتع بهذه الموارد.

2 – دعم العمل المشترك بين دول الساحل الإفريقي ومعاضدة المنظمات الدولية

تسعى بلدان الساحل الإفريقي إلى تنسيق جهودها التنموية فكوّنت مؤسسات مشتركة كاللجنة الدولية المشتركة لمقاومة الجفاف ونادي الساحل وانخرطت في تجمعات ذات طابع إقليمي كتجمع بلدان جنوب الصحراء ... كما تعقد هذه البلدان ندوات على مستوى القمّة وتطلق المبادرات المشتركة ولكن كثيرا ما تصطدم هذه المبادرات بصعوبات مادية وسياسية تحول دون تطبيقها.

وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أكثر مناطق العالم تعرّضا لتدخّل المنظمات الدولية كمنظمة الأغذية والزراعة والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والمنظمة العالمية للصحّة والمنظمات غير الحكومية التي يزيد عددها عن 1500 منظمة.

وتسهم المنظمات الدّولية في معاضدة المجهود التنموي الوطني للبلدان الأقل تقدما بالسّاحل الإفريقي [12] فهي تحث البلدان الغنية على مزيد تقديم المساعدة الإنمائية وتطلق المبادرات لصالح هذه البلدان مثل "مبادرة المعونة من أجل التجارة" والتي تطالب بإعفاء بضائع البلدان الأقل تقدّما من الضرائب الجمركية و"مبادرة تخفيض سعر الأدوية الخاصة بمعالجة أمراض السيدا" كما تنظم المؤتمرات العالمية : فبعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الذي حدّد الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة انعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث الخاص بأقل البلدان تقدّما ببروكسال (2001) ووضع برنامج عمل لتحقيق أهداف الألفية الثالثة. ولكن التقييمات الأممية بينت أنّ ما تحقق من تحسّن هو دون المؤمّل وذلك رغم مضي أكثر من نصف المدّة الخاصة بتطبيق هذا البرنامج الذي ينتهي العمل به في 2015.

III - ضغوطات الموقع ومحدودية الموارد الطبيعية

تمثل ضغوطات الوسط الطبيعي بالبلدان الأقل تقدّما بالسّاحل الإفريقي عائقا أساسيا من عوائق التّنمية.

1 – موقع جغرافي متعدّد الضّغوطات

تقع بلدان الساحل الإفريقي في منطقة طرفية بعيدة عن المسالك التجارية العالمية الكبرى كما تحيط بها بلدان فقيرة وتمثل الصحراء الكبرى حاجزا طبيعيا من ناحية الشمال يصعب عبوره [13] ولكن تتفاوت سلبيات هذا الموقع الذي يتسبّب في تكاليف نقل إضافية بين بلدان الساحل الإفريقي : فبينما تعاني تشاد والنيجر ومالي وبوركينا فاسو من الانحباس المجالي التّام الذي يجبرها على استعمال الموانئ البحرية للبلدان المجاورة لها مما يزيد في تكاليف نقل المواد المصدّرة والمورّدة ويحدّ من قدرة اقتصاداتها على المنافسة، تنعم موريتانيا والسنغال وغينيا بساو وغامبيا بواجهات بحرية تتركّز بها موانىء تجاريّة وتتوفّر على ثروات بحرية هامة وشواطئ ملائمة للسياحة مثلما هو الشأن في السنغال.

2 – بيئة يغلب عليها الجفاف وكوارث طبيعية متواترة

تقع البلدان الأقل تقدما بالساحل الإفريقي بالمنطقة المدارية وتتّصف مناخاتها بارتفاع درجات الحرارة على امتداد السّنة التي تنقسم إلى فصلين حسب كميات الأمطار، فصل ممطر يمتدّ من جوان إلى سبتمبر وفصل جاف يمتد على باقي السنة. وتغطي منطقة الساحل 3 مناطق مناخية ونباتيّة تمتد من الغرب إلى الشرق في شكل أشرطة [14] وهي:

– في الشمال : الصحراء التي تقلّ فيها كمية الأمطار السنوية عن 200 مم خاصّة في موريتانيا والنيجر ومالي وتشاد.

– في الوسط : السباسب وتتكوّن من سباسب شوكية متفرقة تنمو خلال فصل الأمطار (جويلية وأوت) تتراوح فيها كميات الأمطار السنوية بين 200 و400 مم .

– في الجنوب : السفانا وتغطي أجزاء واسعة من السنغال وجنوب مالي وبوركينا فاسو ووسط وجنوب تشاد تتراوح فيها كميات الأمطار السّنويّة بين 800 مم و1200 مم .

وبصفة عامة تسود ظاهرة الجفاف بأغلب بلدان الساحل الإفريقي إذ تمثل المناطق القاحلة والجافة وشبه الجافة 70 % من المساحة الجملية لهذه البلدان [15].

وتزداد ظاهرة الجفاف حدّة بتعدّد أزمات الجفاف التي تشهدها من حين لآخر المناطق الجنوبية والتي تصنّف عادة ضمن المناطق الرطبة. لقد شهدت منطقة الساحل الإفريقي منذ بداية القرن العشرين خمس أزمات جفاف حادة وشاملة [16] كان آخرها جفاف سنة 2005. وبالإضافة إلى ذلك تشهد هذه المنطقة في بعض السنوات نزول أمطار بكميات كبيرة جدّا تؤدي إلى فيضان الأنهار الكبرى كنهري السنغال والنيجر مثل فيضانات على غرار ما حدث في صائفة 2003 في مالي وموريتانيا والنيجر والسنغال.

علاوة عن ذلك توفّر بعض الظروف المناخية بالبلدان الأقل تقدّما بالسّاحل الإفريقي بيئة ملائمة لتكاثر الجراد والذي لا تقل أثاره المدمرة عن الجفاف والفيضانات عندما لا تتمّ مداواة المناطق المصابة في الإبان [17].
وللكوارث الطبيعية مخلفات جسيمة يمكن أن يتواصل تأثيرها لسنوات عديدة فهي تتسبب في إتلاف المحاصيل الزراعية وتدمير المنازل وهلاك الآلاف من السكان والماشية وفي ازدياد حدّة الفقر وتضخيم تيارات الهجرة الداخلية والخارجية. وبالإضافة إلى ذلك تسود بالبلدان الأقل تقدّما بالسّاحل الإفريقي الترب الفقيرة نتيجة تفكك مكوّناتها الطبيعية ونفاذيتها العالية للمياه وفقر تركيبتها مما يجعلها في حاجة إلى كمّيات إضافية من الأسمدة الكيميائية لا يقدر الفلاحون على توفيرها ممّا يجعلهم يعتمدون في منطقة السفانا طريقة الترميد لتخصيب التربة وهي طريقة تضرّ بها. وبصفة عامة لا تتوفر التربة الخصبة إلا في مناطق محدودة كالسّهول النهرية.

3 – موارد محدودة من الأرض الزّراعيّة

تعتبر الموارد من الأرض الزراعية بالبلدان الأقل تقدّما بالسّاحل الإفريقي محدودة [18] بسبب الجفاف إذ لا تتجاوز نسبة الأراضي الصّالحة للزراعة 30 % من المساحة الجملية وتسعى هذه البلدان إلى تطوير هذه الموارد قصد تحقيق أمنها الغذائي وذلك باستصلاح الأراضي الغابية والسباسبية فقد زاد متوسّط نصيب العامل من الأرض الزراعية بين 1980 و2003 في 4 بلدان وحافظ على مستواه في بلدين ولم يشهد تراجعا إلا في النيجر والسنغال [19] وذلك رغم ما شهدته هذه البلدان من انفجار ديمغرافي ملحوظ خلال هذه الفترة . ولكن كان التوسّع في عديد الحالات على حساب أراض هشّة ضعيفة المردود.
وعلاوة عن ذلك سعت البلدان الأقل تقدّما بالسّاحل الإفريقي إلى توسيع المساحات السّقوية وذلك بتعبئة الموارد المائية المتاحة والتشجيع على تهيئة مناطق سقوية قروية تقوم على استعمال وسائل الرّي البسيطة كالمضخات المائية مما مكّن من تهيئة 60 ألف هكتار بالسنغال وموريتانيا ومالي، كما يتمّ التوسع في المساحات السقوية بطرق عصرية بإقامة مجموعة من السدود الكبرى على نهر السنغال كسد دياما وعلى رافده (سد مانانتالي) وعلى نهر النيجر كسد سنسندنغ وبحفر قنوات تحويل المياه كقناة الساحل للرّي. ومكنت هذه الإنجازات الإروائية الكبرى من تهيئة حوالي 50 ألف هكتار بالدلتا الداخلية لنهر النيجر وبأكثر من 300 ألف هك على ضفاف نهر السنغال وقد تطلبت عمليات التوسّع في الرّي زيادة في استهلاك الأسمدة الكيميائية لتخصيب التربة وتحسين المردود. أسهمت هذه الانجازات في تطوير زراعات تصديرية كالقطن والكاكاوية والقصب السكري وزراعات معاشية كالأرز.

4 – موارد منجمية وطاقية محدودة

تملك البلدان الأقل تقدما بالساحل الإفريقي موارد منجمية وطاقية محدودة تمثّل عائقا إضافيا للتنمية. تقتصر الخامات المنجمية على الحديد والفسفاط وبعض المعادن النفيسة والنادرة [20] وباستثناء الحديد تنتج هذه المواد بكميات متواضعة وتستخرج من مناطق صحراوية بعيدة عن الموانئ ممّا يسهم في زيادة تكاليف إنتاجها كما أن استغلال بعض الخامات مثل الذهب يتم بطرق بدائية.
ويختلف الوضع بالنسبة إلى المحروقات من بلد إلى آخر. ولئن بدت الأفاق مشجّعة بالنسبة إلى موريتانيا بعد دخول حقل تنقيت جنوب نواكشوط طور الاستغلال وإلى تشاد بفضل حقل دُوبَا جنوب البلاد فإنّ بقية البلدان تشكو عجزا طاقيا هاما في وقت سجلت فيه أسعار النفط ارتفاعا كبيرا مما يحدّ من قدرة هذه البلدان على التوريد. وفي ظل هذه المعطيات فإن استهلاك الطاقة يقوم أساسا على الطاقة التقليدية من خشب وفحم خشبي بنسبة تصل إلى 80 % [21]. ويكتسي مشكل الطاقة بالبلدان الأقل تقدّما بالسّاحل الإفريقي بعدا بيئيا ذلك أن التزايد السكّاني السّريع من ناحية وارتفاع نسبة التحضر من ناحية أخرى أديا إلى زيادة كبيرة في استهلاك الخشب وشكّلا ضغطا قويّا على الغابات التي تراجعت مساحاتها مما عرّض مناطق عديدة لأخطار التصحّر.
كما يكتسي مشكل الطاقة بعدا ماليا باعتبار الزيادة الكبيرة المسجّلة في أسعار النفط في السنوات الأخيرة، ورغم أن النفط لا يمثل إلا نسبة محدودة من استهلاك الطاقة فإن كلفة الواردات النفطية تلتهم نسبة هامة من مداخيل الصادرات في وقت تحتاج فيه هذه البلدان لتوريد الغذاء.

وبصفة عامة تصطدم تنمية الموارد الإنتاجية بالبلدان الأقل تقدّما بالسّاحل بضعف تجهيزات النقل والمواصلات [22] إذ تتصف شبكة النقل البري بضعف كثافتها وبقلة الطرقات المعبّدة التي تقتصر على بعض

المحاور الرئيسية [23] وكذلك السكك الحديدية التي تقتصر على ربط المناجم بموانئ التصدير أو المدن العواصم بالموانئ البحرية.

IV- موارد مالية محدودة وظروف إقليمية ودولية غير ملائمة

تبقى الموارد المالية للبلدان الأقل تقدما بالساحل الإفريقي رغم تنوّعها محدودة لا تفي بحاجات مجتمعات فتية واقتصادات في حاجة ملحّة للأموال.

1 – موارد مالية محدودة رغم تنوّع مصادرها

بالإضافة إ لى الموارد المالية التي توفرها الصادرات من خامات ونفط ومنتجات الصيد البحري... يمثل المهاجرون من بلدان الساحل الإ فريقي والمقيمون بالبلدان المجاورة كنيجيريا والكوت دي فوار وخاصة بأوروبا مصدر تمويل هام لاقتصادات البلدان الأقل تقدّما بالسّاحل الإفريقي [24 و25]. وتسهم مداخيل الهجرة الخارجية بنسبة هامة في تكوين الناتج الداخلي الخام ببعض بلدان السّاحل الإفريقي إلا أنها توظف أساسا في المشاريع ذات الطابع الاجتماعي كالسّ كن وبناء المدارس وحفر الآ بار والزواج وفي تلبية الحاجات الغذائية ونادرا ما توظّف في تطوير البنية التحتية وفي إ نجاز المشاريع التنموية الفلاحية والصناعية.

ولتوفير العملة الصّعبة طوّ رت بعض بلدان الساحل الإ فريقي كالسنغال النشاط السياحي [26] ولكنّ هذا النشاط بقي محدودا بسبب بعد المسافة عن الأسواق السّ ياحية الكبرى وضعف التجهيزات فضلا عن بعض المشاكل الأمنية.

2 – قدرة محدودة على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي هامشية بالنسبة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة [27] إذ لا يكاد نصيبها يتجاوز 0,5 % من المجموع العالمي ولا تمثل إ لا نسبة ضعيفة في تكوين الناتج الداخلي الخام ويعودذلك إ لى عوامل عديدة منها ضعف البنية التحتية من طرقات وتجهيزات نقل واتصالات ومنها سوء التصرّ ف والتسيير والفساد المالي وعدم الاستقرار السياسي بصفة عامة ممّ ا جعل هذه البلدان تحتل المراتب الأخيرة ضمن قائمة البلدان الأكثر أخطارا بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر... يحدّ هذا النقص في الاستثمار من قدرة هذه البلدان على تحقيق نسب نمو اقتصادي مرتفعة ومتواصلة بدونها لا يمكن تنفيذ برامج مقاومة الفقر التي تعتبر حاليا من أولويات كل حكومات البلدان الأقل تقدّما بالساحل الإفريقي.

لقد سعت هذه البلدان إ لى جلب الاستثمار الأ جنبي المباشر باعتماد برامج خوصصة القطاع العام مما مكّن بعض الشركات الغربية والصينية من الاستثمار في قطاعات اقتصادية حيوية كالمناجم (اليورانيوم بالنيجر) والطاقة (النفط بتشاد وبموريتانيا) والاتصالات والسّياحة. ولئن مكنت هذه السياسة من تطوير استغلال بعض الموارد المنجمية والطاقية وبالتالي توفير مداخيل من العملة الصعبة فإنها دعّمت التبعية الاقتصادية لهذه البلدان تجاه الخارج.

3 – مديونية عالية رغم تخفيف عبء الدين عن بعض البلدان

لجأ ت البلدان الأقل تقدّ ما بالسّاحل الإ فريقي في السبعينات من القرن العشرين إ لى الاقتراض من الخارج لتمويل مجهودها التنموي فسقطت في فخ المديونية وأصبحت مواردها الوطنيّة المجندة لخدمة الدين الخاريي [28]. وقد دفعت مبالغ مالية عن طريق خدمة الدين أ كثر مما اقترضت. ورغم قرار البلدان الصناعية الكبرى المنضوية ضمن **مجموعة الثمانية** في ندوة "Gleneagle" بإسكتلندة (جويلية 2005) إلغاء 40 مليار دولار من ديون البلدان النامية الأقل تقدما فإ ن هذا القرار الذي شمل بعض بلدان السّاحل الإفريقي (موريتانيا والنيجر ومالي وبوركينا فاسو) يخفف من ديونها لكنّ ه لا يلغيها تماما (لا يلغي إ لا ربع ديون بوركينا فاسو مثلا) وتبقي مسأ لة المديونية قائمة وتعيق بشدة تحسين الأ وضاع الاجتماعية والاقتصادية بهذه البلدان. واستغلت المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تفاقم الدين الخارجي وحاجة هذه البلدان الملحة للسيولة النقدية ولتمويل الواردات الغذائية لتفرض عليها منذ الثمانينات تطبيق برامج إصلاح هيكلي. وقد أدت هذه البرامج إلى تدعيم خوصصة المؤسسات الاقتصادية التي كانت ملكا للدولة وإلى مزيد من التحرر الاقتصادي وتشجيع إ حداث المؤ سسات الصغرى والمتوسطة كما أ دت إ لى الضغط على النفقات العمومية وخاصة في قطاعي الصحّة والتعليم مما أفضى إ لى تسريح عدد كبير من العاملين في هذين القطاعين وأسهم في تردي خدمات الصحة والتعليم في بلدان تشكو سلفا من تفشي الأمية والأمراض الوبائية والبطالة.

4 – ظروف داخلية وإقليمية صعبة

شهدت منطقة بلدان الساحل الإ فريقي والبلدان المجاورة لها منذ حصولها على الاستقلال أزمات سياسية عديدة كثيرا ما تحوّلت إلى نزاعات مسلحة وحروب أهلية كالحرب الأ هلية في تشاد في الثمانينات وانتفاضة قبائل الطوارق [30] بكلّ من مالي والنيجر في التسعينات ومشكل مقاطعة كزمانس بالسنغال وأزمة الكوت دي فوار (2002 و2011) [29] وأ زمة دارفور بالسودان... وانعكست هذه الأ زمات سلبا على المجهود التنموي في البلدان الأ قل تقدّ ما بالسّاحل الإ فريقي. فقد تسببت في هجرات مئات آ لاف السكان كهجرة السودانيين من دارفور إلى تشاد [31]، وهجرة قبائل الطوارق من مالي والنيجر إلى الجزائر وموريتانيا وليبيا وعودة المهاجرين البوركينيين القسرية من الكوت دي فوار ... كما أ سهمت في تردي الظروف الصحية والتعليمية للسكان فضلا عن توفير فرص لتدخل القوى الأجنبية وتكريس نفوذها.

5 – تدهور طرفي التبادل التجاري

اتسمت الظرفية العالمية خلال النصف الثاني من القرن العشرين بتدهور طرفي التبادل التجاري [32]. فقد بقيت أ سعار المواد الأ ولية التي تصدّ رها البلدان الأ قل تقدّ ما بالساحل الإ فريقي منخفضة نسبيا مقارنة بالزيادة الكبيرة التي سجلتها أ سعار المصنوعات المستوردة ولم تتحسن الأ سعار إ لا في السنوات الأخيرة بالنسبة للنفط (تشاد) والحديد (موريتانيا) والذهب (بوركينا فاسو).

ومن جهة أخرى أدّ ت سياسة دعم البلدان الصناعية لصادراتها الفلاحية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إلى إغراق الأ سواق العالمية وانخفاض أ سعار المنتجات التي تصدرها البلدان الأقل تقدّما بالسّاحل الإ فريقي وبالتالي حرمانها من مداخيل مالية هامة يمكن استثمارها في برامج مقاومة الفقر والحد منه. ويقدر دعم الولايات المتحدة الأ مريكية لمزارعي القطن الأ مريكيين بحوالي 5 مليار دولار سنويا أي ما يعادل مجموع المساعدة من أ جل التنمية التي تقدمها الولايات المتحدة لبلدان العالم النامي. ولقد أقرت ندوة منظمة التجارة العالمية المنعقدة بهون كنغ (ديسمبر 2005) مبدأ إلغاء الدعم للقطن في نهاية 2006 بالنسبة إلى كافة صادرات المواد الفلاحية في سنة 2013. ولكن تبقى مسألة التزام البلدان الغربية بهذه القرارات وتنفيذها قائمة كما تبقى بلدان الساحل الإفريقي من أكبر المتضررين من الوضع العالمي السائد.

أمّا تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2009 في اقتصادات البلدان الأقل تقدّما بالساحل الافريقي فقد كان محدودً ا وغير مباشر نظرا لافتقار هذه البلدان لأ نظمة مالية متطوّ رة ولمحدودية ارتباطها بالسوق المالية العالمية ولكن الارتفاع الكبير لأسعار المواد الغذائيّة والطاقة في السوق العالمية أسهم في تفاقم عجز الموازين التجارية لبعض هذه البلدان وكان سببا في ظهور بعض الاضطرابات الاجتماعيّة.

الخاتمة

تظلّ الظروف الذّ اتية للبلدان الأقل تقدّ ما بالسّاحل الإ فريقي رغم ما تبذله من جهود تعضدها المنظّمات الدولية غير ملائمة لتحقيق النّمو الاقتصادي الضّامن لتحقيق التنمية المنشودة والخروج من وضعية البلدان الأقل تقدّ ما في العالم.